جغرافية الموارد الإقتصادية
علاقتها بعلم الإقتصاد و مجال دراستها

طهراوي أحمد[1]

الهدف من البحث هو محاولة التعريف بالجغرافية الإقتصادية، وخاصة جغرافية الموارد البشرية كفرع من فروع الجغرافيا و علاقتها بعلم الإقتصاد من خلال عرض للمقارنة بين الإثنين ومدى ما يمكن أن تقدمه دراسة الموارد الإقتصادية للباحث في مجال الإقتصاد من معطيات حول مختلف أنواع الموارد المتاحة و التي يمكن إكتشافها في البلد أو الإقليم، يسترشد بها من أجل الإستخدام السليم للموارد عند وضع المخططات التنموية، كما يمكنه التعرف على الموارد من إستشراف المستقبل الإقتصادي لأي بلد أو أي إقليم إعتمادا على معرفة كمية و أنواع الموارد المتوفرة به.

القسم الأول: جغرافية الموارد الإقتصادية و علاقتها بعلم الإقتصاد

مقدمة: يعتبر موضوع الموارد الإقتصادية من أهم الموضوعات الجديرة بالدراسة و التحليل لما تلعبه من دور بارز في الحياة المعاصرة بجميع المجالات، فالموارد هي أساس قوة الدولة و هي العنصر الجوهري في كل ما يتعلق بمشاريع التخطيط الإقتصادي لأي بلد، و هي أساس عملية الإنتاج و ما ينجم عنها من قضايا التبادل و التجارة داخليا و خارجيا، لهذا كان من الضروري تقييم الموارد على المستويين الداخلي و الخارجي، و هذا لا يمكن أن يتأتى إلا عن طريق الدراسة و المسح الشامل لهذه الموارد.

---

[1] أستاذ مساعد مكلف بالدروس – قسم الجغرافيا – جامعة هواري بومدين باب الزوار – الجزائر –

و لكن كان الجغرافيون هم المعنيون بالدرجة الأولى بدراسة موضوع الموارد، يعنون بتوزيعها و تنوعها و تباينها من إقليم لأخر، و يربطون هذا التنوع و التباين بالبيكات الطبيعية المتغايرة على سطح الأرض، كما يتناولون الإنتاج و التوزيع و الإستهلاك و درجات التطور الإقتصادي لمختلف الأقاليم و الدول كما يعالجون النقل و التجارة الدولية و طرقها الرئيسية، فإن ذلك يعتبر و لا شك من بين المعلومات الأساسية التي تهم الباحثين في علم الإقتصاد من أدل تفهم أكثر للعديد من المواضيع الإقتصادية كما تساعد على تحليل العملية الإقتصادية سواء كان ذلك في مجال التخطيط أو الإنتاج أو تبادل و نقل و إستهلاك الموارد المختلفة.

إن الظاهرات الطبيعية و البشرية تختلف إختلافا بينا من مكان لأخر كأشكال سطح الأرض، و الحرارة و المناخ و التربة و المعادين و السكان والزراعة و الصناعة إلى غير ذلك و هذا الإختلاف أو المتغيرات المكانية هي التي تكون عناصر علم الجغرفيا.

و الباحث الجغرافي يدرس هذه الظاهرات و ما ينجم عنها من إختلاف إقليمي ليتعرف على الأقاليم و يحاول الكشف عن العلاقا التبادلة بين الظاهرات، لأن هذا الإختلاف الإقليمي له أهمية أساسية في حياة الإنسان، فهو أساس كثير من القضايا الإقتصادية و الإجتماعية و السياسية التي توجه الإنسان في الوقت الحاضر لذلك فإن الهدف الرئيسي الذي يسعى إليه علم الجغرافيا هو إبراز الإختلافات الإقليمية.

فالجغرافيا إذن عليم يتناول مختلف الظواهر الطبيعية و البشرية بهدف الربط بين البيئة و الإنسان ثم إبراز الإختلافات الإقليمية عن طريق تقسيم سطح الأرض على المستوى الوطني أو العالمي إلى أقاليم لها خصائصها و شخصيتها المميزة و نظرا لتنوع المعارف الجغرافيا فقد قسمها علماء الجغرافيا إلى عدة فروع.

أولا: فروع علم الجغرافيا

إن علم الجغرافيا لا يمكن إعتباره علما طبيعيا صرفا كما لا يمكن إعتباره علما بشريا كذلك بل يأتي في موقف وسيط بينهما ممثلا حلقة وثل بين

الطبيعيات و البشريات، و من هما فهو يتميز بثنائية جعلته ينقسم إلى شقين كبيرين هما الجغرافيا الطبيعية و الجغرافيا البشرية مع ملاحظة أن الإثنين يرتبطان فيما بينهما إرتباطا وثيقا.

أما الجغرافيا الطبيعية فتضم فروعا جغرافية عديدة و تعالج الظاهرات الطبيعية التي لا دخل للإنسان في وجودها مثل الجيوهورفولوجيا أو دراسة أشكال سطح الأرض، و المناخ، و الجغرافيا الحيوية(دراسة النبات و الحيوان) و جغرافية التربة، الخ...

و يختلف الجغرافي عن غيره في معالجة هذه المواضيع في أنه دائما على إبراز و توضيح مدى التباين الإقليمي على سطح الأرض كما يوضح تأثر عناصر البيئة الطبيعية ببعضها البعض في كل وحدة إقليمية و تأثيرها مجتمعة على الإنسان و مظاهر نشاطه في إطار هذه الوحدة التي هي الإقليم.

و أما الجغرافيا البشرية فتضم عدة فروع أو تخصصات و تتناول الظاهرات التي كان للإنسان علاقة أوأثر في وجودها أي تدرس أثر الإنسان فيما يحيط به من ظروف بيئية و كيف إستطاع أن يغير هذه الظروف ويستغلها لصالحه؟.

1- جغرافية الأجناس و السلالات:

و تهتم بدراسة الإنسان من حيث توزيع سلالاته و خصائصه الجسمية (الأنثروبولوجيا) و الهجرات التي قام بها و تتم دراسة ذلك على ضوء البيئة.

2- الجغرافيا الإجتماعية أو دراسة السكان:

و تهتم بدراسة السكان من حيث التوزيع الجغرافي و الديمغرافي والكثافة و مراكز الإستقرار في الريف و الحضر و إرتباط ذلك بالبيئة الطبيعية.

3- الجغرافيا السياسية:

وتدرس الدولة كظاهرة جغرافية لها حدودها و موقعها الجغرافي، ولها مقوماتها البشرية و إمكاناتها الإقتصادية، و تهدف إلى إبراز المشاكل الناجمة عن الأوضاع الجغرافية للدول و تناول الظاهرات السياسية في العالم من وجهة النظر الجغرافية كـا لظاهرة الإستعارية و ما نجم و ينجم عنها، والصراع العالمي حول المناطق الإستراتجية و مراكز القوى و الحدود السياسة و الصراع حول المياه و مصادر الثروة، و لهذا الفرع صلة وثيقة بعلم السياسة و علم التاريخ.

4- الجغرافية التاريخية:

و هي جغرافية الماضي بجوانبه الطبيعية و البشرية و تهتم بدراسة الظروف الطبيعية و النشاط البشري في الماضي لإقليم ما كدراسة تطور المناخ أو الهجرات البشرية.

5- الجغرافيا الإقتصادية:

وتعالج أنماط سلوك الإنسان من حيث إستغلال موارد بيئته و هي بذلك فرع من فروع الجغرافيا البشرية تتناول موارد الثروة الإقتصادية في العالم من حيث تباينها، و ربط هذا التباين بظروف البيئة الطبيعية، كما تعالج موضوع الإنتاج والتوزيع و الإستهلاك، و إختلاف درجة التطور الإقتصادي بين البلدان والأقاليم، و تدرس كذلك موضوع النقل و طرق التجارة و حركة التبادل بين الأقاليم المختلفة و الناجمة عن إختلاف توزيع الموارد و إختلاف درجة التحضر علما بأن كلا من العالمين يتأثران بظروف البيئة الطبيعية.

إن إتساع موضوع دراسة الموارد الإقتصادية و تشعبه يعكس بصورة واضحة الإختلافات الجغرافية لسطح الأرض و تنوع الموارد و لكن كانت الجغرافيا الإقتصادية تهتم بالعديد من المواضيع الإقتصادية كما ورد ذكره فإننا سنركز بهذا الصدد على جغرافية الموارد.

1.5- جغرافية الموارد الإقتصادية:

لقد إستقطبت و تستقطب الجغرافيا الإقتصادية إهتمام الكثير من الباحثين و كتبت فيها العديد من المؤلفات مما يؤكد أننا أمام موضوع نافع يمكن أن تجني من جراء دراسته فوائد جمة و في العديد من المجالات، لهذا كانت الناحية العملية التطبيقية دافعا قويا للدراسات الجغرافية الإقتصادية مثل درسة موضوع إستخدام الأرض في المجال الريفي و الزراعي و العمراني وفي مجال النوطن الصناعي إلى غير ذلك، و الإهتمام بالجغرافيا الإقتصادية للبلد أو الإقليم هو إهتمام بالظاهرات الإقتصادية و ذلك بدراستها في ثوبها الجغرافي كدراسة التوزيع لمختلف الثروات، و دراسة الأهمية الإقتصادية والوزن الإقتصادي لمختلف الأقاليم و البلدانت مما يؤكد قوة الصلة بين الجغرافيا الإقتصادية و علم الإقتصاد. و تستدعي دراسة الجغرافيا الإقتصادية تقييم كل العناصر الطبيعية في البلد أو الإقليم . و معرفة موقعها و صلتها بالظواهر الإقتصادية أي أنها تحتل مركزا هاما في كل الدراسات الإقليمية.

و نذكر في الموضوع بأن هذا التخصص كباقي فروع المعرفة قد مر بعدة مراحل ليأخذ التسمية الحالية و هي الجغرافيا الإقتصادية.

2.5- مراحل تطور الجغرافيا الإقتصادية:

أ- سميت المرحلة الأولى بالمرحلة النفعية للدراسة الجغرافية وإستمرار طوال القرنين السابع و الثامن عشر كان الجغرافيون فيها يركزون على الفائدة العملية التي يمكن أن تجنى من وراء هذا العالم و قد أدت هذه النظرة النفعية إلى الإهتمام بنواحي الإنتاج و النقل و التجارة و غيرها لكنها لم تكن تسمى بهذا الإسم.

ب- مرحلة الجغرافيا التجارية:

و ظهرت فيها عدة مؤلفات بعنوان الجغرافيا التجارية (Commercial Geography) كانت تتناول موضوعات إنتاج و تجارة السلع الرئسية التي تنتج في العالم على ضوء أسسها الجغرافية المتنوعة متضمنة إحصائيات متجددة باستمرار أي عبارة عن مرجع إحصائي مدعم بدراسات عن الحقائق الجغرافيا العامة لسطح الأرض حاول البعض من خلالها ربط الظروف الجغرافية بالظروف الإقتصادية و السياسية التي كانت تؤثر في الإنتاج

والتجارة بوجه عام، ظهر ذلك جليا في كتاب الجغرافيا التجارية للمؤلفة " M L NEWBIGIN" التي حاولت إدخال العامل السياسي والإقتصادي في جغرافية الزراعية و الصناعة والتجارة.

ج- مراحل الجغرافيا الإقتصادية:

تشير إلى أن إسم الجغرافيا الإقتصادية كان قد أطلقه لأول مرة على هذا الفرع سنة 1982 الجغرافي الألماني قوتر (GOTZ) في أحد مؤلفاته قصد وضع جغرافيا إقتصادية مغايرة للجغرافيا التجارية التي شاعت في أواخر القرن التاسع عشر بالخصوص و ذلك بهدف دراسة أثر الظروف الطبيعية و البشرية في أقاليم العالم المختلفة على الإنتاج بشتى صوره، أي إعتماد مبدأ السببية في طريقة معالجة المواضيع و بهذا إستطاع قوتز أن يحدد المعالم لمن جاء بعده من الجغرافيين الذين كان هدفهم الأكبر هو إبراز أثر العوامل الطبيعية على نشاط السكان و على منتاجاتهم و حياتهم بصفة عامة في مختلف أقاليم العالم، و بذلك ربطوا بين الجغرافيا العامة التي تهدف إلى ابراز التغاير الإقليمي و تسير طبيعته من جهة، و بين علم الإقتصاد الذي يبحث موضوع ثروة الأمم بصفة خاصة من جهة ثانية.

نستنتج من هذا أنه يمكن تعريف الجغرافيا الإقتصادية بأنها ي" العلم الذي يدرس التغاير الإقليمي لسطح الأرض فيما يختص بأوجه نشاط الانسان المتصلة بإنتاج و تبادل و إستهلاك الثروة"(1) و بذلك تكون وثيقة الصلة بعلم الإقتصاد.

ثانيا: الجغرافيا الإقتصادية و علم الإقتصاد

من المؤكد أن جغرافيا الإقتصادية أصبحت على علاقة وطيدة بعلم الإقتصاد في عالمنا المعاصر، ذلك أن دارس الإقتصاد صار حريصا على التزويد بقدر من الدراسات الجغرافية الإقتصادية و كذلك الأمر بالنسبة

(1) - الموارد الاقتصادية لمجموعة من المؤلفين منهم د.يوسف عبد المجيد فايد. دار النهضة العربية القاهرة 1978 ص 11

للباحث في الجغرافيا الإقتصادية الذي لا يمكنه الإستغناء عن الإلمام بمبادئ علم الإقتصاد و نظرياته الأساسية.

لقد ظلت القطيعة بين الجغرافيا الإقتصادية و علم الإقتصاد لفترة من الوقت لعدم إدراك الصلة الوثيقة في ذلك الوقت بين كل من علم الإقتصاد والجغرافيا الإقتصادية و مدى إستفادة كل علم من الأخر في الأبحاث والدراسات.

غير أن بعض الإقتصاديين أدركوا حاجتهم ألى فهم الأسس الإقتصادية في إطارها الإقليمي، فبدأ التقارب بينهم و بين الجغرافيين و قام بهذا الدور بالخصوص إثنان من رجال الإقتصاد المحدثين هما مكارتي (Mc CARTY) و كولن كلارك (COLIN CLARK) اللذان قاما و أمنا بقيمة الجغرافيا الإقتصادية و ظهر ذلك في كتاباتهما الإقتصادية لأنه إذا كان علم الإقتصاد يعالج مهمة إنتاج السلع الإقتصادية و توزيعها و حركة تبادل السلع، أي يدرس قوانين الإنتاج المختلفة، فإن الجغرافيا الإقتصادية تدرس إمكانيات المكان و خصائصه من الناحيةالإقتصادية.

و قد عرفها كلارسن " بأنها دراسة العلاقات بين البيئة الطبيعية وخصائصها الإقتصادية، و بين الأعمال المنتجة و توزيع الإنتاج " (2) بذلك تمد دراسة الموارد الإقتصادية علم الإقتصاد بالمعلومات الخاصة بإنتاج السلع المختلفة و بإمكانيات الأقاليم المتنوعة من الإنتاج و إحتياطاتها من الثروة مما يساعد رجال الإقتصاد على رسم سياسة المخططات الإقتصادية و الإنتاجية للإقليم أو الدولة.

و إذا كانت مشاكل التبادل التي هي أساسا مشاكل تعاني في الوقت الحالي ضغطا كبيرا بسبب التخصص المتزايد في إنتاج السلع و بسبب تزايد السكان، و الإنتاج هو الأخر أساسه توفر الموارد من و جهة نظر الجغرافيا الإقتصادية تصبح دراسة أساسية و ضرورية لا يمكن بدونها فهم الإقتصاد الحديث و المشكلات الإقتصادية المعاصرة.

---

(2) – الموارد الإقتصادية للدكتور محمد عبد العزيز عجمية و الدكتور محمد محروس إسماعيل . دار النهضة العربية بيروت 1970 ص 19

إذ أن كل شيء في عالم اليوم أصبح يعتمد على الأرقام الدقيقة وعلى المعطيات الكافية التي تعد جوهر نجاح أية عملية إقتصادية ناجعة.

و كما يسبفيد دراس الإقتصاد من الجغرافيا فإن دراس الجغرافيا عليه هو الأخر أن يكون ملما بمبادئ علم الإقتصاد الذي سيجعله متفهما لجزء هام من الظروف البشرية و القوانين الإقتصادية التي تتحكم في موضوعات دراسته.

و هكذا فإن تشابك المشاكل الإقتصادية و تطور العلوم و تداخلها في العصر الحاضر كانت من أهم العوامل التي قربت بين الباحث في الإقتصاد والباحث في الجغرافيا، و بينت حاجة كل منهما إلى تفهم ميدان الطرف الأخر، إذ أن الإثنين يعالجان نفس الموضوعات المتصلة بإنتاج و توزيع وإستهلاك الثروة كل بمنهجيته الخاصة في البحث، فعالم الإقتصاد يعني بدراسة الإنتاج و التجارة مثلا دراسة إقتصادية مجردة لكي يتبين العوامل المتحكمة في الأسعار و التسويق، بينما الجغرافي يتناول دراسة الموضوع من جهة نظرة خاصة.

فلدراسة موضوع إنتاج القمح مثلا يبدأ بتوزيع إنتاج القمح على الخريطة، و من خلال الخريطة يتبين أن إنتاج يتركز في مناطق معينة داخل عروض معينة فيرجع هذا التوزيع إلى أصوله الجغرافية مما يقود إلى إستنتاج الظروف الطبيعية التي تتطلبها زراعة القمح من مناخ و تربة و مياه و غيرها و هذا ما يجعل الباحث يكتشف المناطق التي يمكن أن تنمو بها زراعة القمح، و يتساءل عن المشاكل التي حاولت دون ذلك، و من خلال دراسته هذه يمكن أن يحدد مناطق يمكن أن تنمو بها هذه الزراعة و يقترح مخططات زراعية لتنمية هاته الزراعة أو تلك بالمناطق التي تلائمها.

كما يقوم بدراسة العلاقة بين الإنتاج و الإستهلاك في كل إقليم لأن هذه العلاقة هي المتحكمة في توجيه التجارة الدولية أو المحلية للمنتوج ويمكنه من خلال ذلك دراسة العلاقة و تعليل إختلاف مناطق الإنتاج عن مناطق التصنيع و الإستهلاك .

ثالثا: تصنيف الموارد الإقتصادية

نظرا لإتساع مجال دراسة الموارد الإقتصادية و تنوعها يصنفها الجغرافيون حسب طبيعتها إلى ثلاث مجموعات رئيسية هي:

1- **الموارد الطبيعية و تضم:** الموارد الطبيعية الإجمالية مثل الموارد المائية كموارد المياه و مصائد الأسماك و موارد النباتات الطبيعية وموارد الحيوان إلخ....

- و موارد طبيعية غير إحيائية كالموارد المعدنية المختلفة بما فيها مصادر الطاقة التعدينية كالفحم و البترول.

2- **الموارد البشرية:** و تضم السكان الذين هم المنتجون و هم المستهلكون، و لولاهم لما تحولت عناصر البيئة الطبيعية إلى موارد إقتصادية. " حينما يقيم الإنسان هذه الموارد الطبيعية و يبدأ في إستغلالها بحيث في مجال نشاطه الإقتصادي، إنتاج، تبادل و إستهلاك، فإنها تصبح موارد إقتصادية" (3)

3- **الموارد الحضرية:** وتضم الإنتاج الزراعي، والإنتاج الصناعي أي دراسة أثر الإنسان فيما يحيط به من ظروف بيئية و كيف إستطاع أن يستغل عناصر هذه البيئة لصالحه ونظرا لما لهذه الموارد من أهمية في مختلف مجالات الحياة المعاصرة، إقتصاديا و إجتماعيا وسياسيا، فإنها أصبحت تستقطب إهتمام الكثير من الباحثين و الأخص في مجال الإقتصاد والتخطيط إضافة إلى إهتمام الدول و الحكومات يقضيه الموارد و ذلك لكثير من الدوافع والأغراض.

رابعا: لماذا ندرس الموارد الإقتصادية؟

إن المجتمعات الواعية و المعتنية بقضاياها الإقتصادية تعمل جاهدة وباستمرار من أجل معالجة مشاكل الإنتاج والإستغلال الأمثل لمواردها المتاحة في ظل تنمية متوازنة سعيا منها نحو تحسين متزايد لمستوى معيشة

(3) - الموارد الإقتصادية القاهرة 1978 ص 11 مصدر سابق ذكره.

المواطن و تدعيما لإقتصادياتها . و يقينا منها بأن ليس هناك تنمية بدون موارد وبدون المحافظة عليها فهي توليها الإهتمام اللازم لكثير من الأسباب منها

1- إن جميع دراسات التخطيط الإقتصادي تبنى على أساس الفهم التام لموارد الدولة من حيث تقسيمها و إمكانيات إستغلالها و من حيث توزيعها، لمعرفة مدى علاقة المناطق التي توجد بها موارد الثروة بمصادر القوى العاملة ورأس المال و الخبرة، و قربها و بعدها عن السوق إلخ...

لذلك تهتم الدول بدراسة مواردها دراسة وافية تمثل الخطوة الأولى، لتعبئة الموارد و الإمكانيات، لتليها خطوات الإستغلال بعد ذلك.

2- تعدد حاجيات الإنسان و مطالبه في العصر الحديث:

بعد أن كان الإنسان يعتمد في معيشته غالبا على منتجاته المحلية صار في الوقت الحاضر يعتمد على كثير من السلع المنتجة في مناطق مختلفة من العالم و تستورد من عديد من البلدان كالمواد الغذائية و المنسوجات والمواد الصناعية خاصة بالنسبة للبلدان النامية التي أصبحت تعيش ضنك التبعية باستيراد الكثير من حاجياتها، بالأخص الحاجيات الأساسية، و لو أن الصورة موجودة حتى في البلدان المتطورة إقتصاديا لكن بطريقة مختلفة.

3- التطور الصناعي:

لقد إتسعت الصناعات وتنوعت في الوقت الحاضر، و سادها مبدأ التخصص و تقسيم العمل الوظيفي و الفني مع التكامل الرأسي و الأفقي، فقامت الشركات بالبحث عن مصادر جديدة تتلائم و حجم الإنتاج الجديد فتكونت الشركات الكبرى و تنافست فيما بينها للحصول على إمتيازات الإستغلال و تكونت إتحادات الشركات العالمية (CARTEL-TRUST) قصد سد حاجات الأسواق المتزايدة بأقل تكلفة ممكنة و تحقيق أقصى الأرباح.

فتركز الإنتاج في الدول الصناعية لدى قلة من الشركات الإحتكارية و أنتهى دور المنتجين الصغار الذين لا يقدرون على المنافسة، و بذلك زاد التنافس أكثر على الموارد المعروفة و إستمر البحث على مصادر جديدة للثروة.

4- زيادة سكان العالم:

تسجل الإحصائيات السكانية في العالم زيادة معتبرة في كل عام خاصة في البلدان النامية، بلغت عام 1986 1.72 ٪ [4] على مستوى العالم. و يتطلب هذا الوضع ضرورة التوسع في الإستفادة من الموارد المتاحة حاليا و البحث عن مصادر جديدة لسد النقص مستقبلا، علما بأن هذا النقص يعود إلى ضعف الإنتاج على حساب الشعوب الفقيرة. و لو أن بعض الباحثين يرجعون هذا الخلل إلى عدم التوازن بين تزايد السكان و إنتاج الغذاء.

و حسب الوضع الحالي فإنه من الضروري العمل على تنمية مصادر الثروة و رفع الإنتاج، و إلا فإن سكان العالم سيتعرضون لأزمات غذائية حسب رأيهم، لكن واقع الحال إن الكثير من شعوب العالم بالدول المتخلفة تعاني المجاعة بأنواعها مفتقرة إلى المنتجات الضرورية سواء التي يمكن إنتاجها محليا أو التي تستورد من الخارج الشيئ الذي جعل هذه الشعوب تعرف تعرف مجاعة كمية أونوعية أو هما معا نتيجة عدم إستغلال مواردها لأسباب بشرية بالخصوص، أو إستلابها من طرف الغير.

5- الأزمات والحروب:

من الصعوبة بمكان أن يحصل المجتمع على حاجاته الضرورية من السلع المختلفة أثناء الحروب بسبب إنقطاع سبل المواصلات أو التهديدات، لقد عانت الشعوب من هذه المشكلة خلال فترات الحرب لذلك نجد الدول تحاول إشباع حاجة سكانها في هذه الحالة بالإعتماد على مواردها الداخلية أو على موارد يمكن تأمينها بصفة مؤكدة خلال الأزمات بقطع النظر عن التكلفة. فانجلترا مثلا قامت خلال الحربين العالميتين بإستغلال أراضي زراعية لم تكن مستغلة من قبل و إستبدلت الزراعة الواسعة بالزراعة الكثيفة في بعض المناطق من أراضيها و قدمت الإعانات إلى المنتجين لزيادة الإنتاج الزراعي، إذا أن الدولة تحتم عليها الحروب و الأزمات الإقتصادية المعرفة الكاملة لمواردها المختلفة من أجل مواجهة الصعوبات في كل الأحوال.

---

(4) - 2.9 ٪ في إفريقيا 1.7٪ بآسيا، 0.3٪ بأوروبا و 0.9٪ بأمريكا الشمالية خلال فترة 80-1985.

6- صناعة البدائل:

إن تنوع حاجيات الإنسان و تزايدها باستمرار قد أدى إلى التوسع في إستهلاك الموارد الطبيعية، و بما أن مخزون الطبيعة من الموارد محدود ويمكن أن يعرض للنفاذ مستقبلا على الأقل في بعض منها، فإن الباحثين تمكنوا من إنتاج سلع صناعية بديلة تحقق نفس المنفعة للسلع التي يتعذر الحصول عليها حاضرا أو مستقبلا لأسباب إقتصادية أو عسكرية.

بدأت هذه الصناعات في فترات الحرب خاصة في ألمانيا سعيا منها إلى تطبيق سياسة الإكتفاء الذاتي تلتها أمريكا ثم دول أروبية أخرى، و تمثل بالخصوص في صناعة المطاط بألمانيا خلال الحربين العالميتين و في أمريكا خلال الحرب الثانية (5) كم تمثل في صناعة العلماء الألمان لمنتوج الأسمدة الكيماوية لما لها من أهمية في الإنتاج الزراعي، و إنتقلت هذه الصناعة بعد ذلك إلى الكثير من الدول بعد أن كان العالم يعتمد إعتمادا كبيرا في هذا المجال على ما تنتجه الشيلي من الأسمدة (نترات الصوديوم و نترات البوتاسيوم).

و تحاول كثيرا من الدول المتطورة حاليا صناعة مادة بديلة لموارد الوقود الحالية أي مادتي الغاز و البترول. و تقول بعض الدراسات الحديثة بأن دولة السويد تقوم حاليا بتجربة إنتاج الوقود من الأشجار الغابية (شجر الكاليتوس) و نفس التجربة ستنتقل إلى دولة البرازيل بإعتبارها دولة غنية من حيث الثروة الغابية، إلى جانب ذلك تقوم البرازيل بتجربة إستخراج وقود السيارات من قصب السكر يغطي حاليا حوالي 40٪ من كمية الوقود التي تستهلكها السيارات في هذا البلد مع ملاحظة أن هذا النوع من الوقود أقل تلوث للبيئة من الوقود التقليدي المعروف كما تشير هذه الدراسة.

7- المحافظة على الموارد:

خلال القرن التاسع عشر كانت المبادئ الإقتصادية السائدة تؤكد على حرية العمل و حرية التجارة و ترى أن الفرد أقدر على القيام بالشؤون

(5) - كانت مادة المطاط الطبيعي تستورد من مناطق إنتاجها بجنوب شرق آسيا خاصة من ماليزيا، أندونسيا، سيلان، بورنيو، فيتنام وبعض الدول الإفريقية.

الإقتصادية من الدولة و أن تدخل القطاع العام يؤدي إلى عرقلة عملية الإنتاج و إرتفاع تكاليفه.

(أدم سميت ومدرسة الطبيعين) ومع نهاية القرن التاسع عشر ظهرت فئة من الإقتصاديين على رأسها مارشال تدعو عكس ذلك إلى ضرورة تدخل الدولة في المجال الإقتصادي لحماية مصالح الطبقات الفقيرة و تأمين مبادئ إقتصاديات الرفاهية للجميع و تأمين مستقبل الأجيال، عدلت هذه الأراء أكثر في الأنظمة الإشتراكية فيما بعد حيث صارت الدولة هي المشرف و المسير لدواليب الإقتصاد.

و بعد سقوط الأنظمة الإشتراكية في الفترة الأخيرة و سيادة مبدأ الحرية الإقتصادية في أغلب دول العالم، أصبح على الدولة أن تتدخل لحماية مصالح الأجيال القادمة لتطبيق سياسة المحافظة على الموارد الطبيعية ضد عملية الإستنزاف أو إستهلاك الثروات الوطنية مقابل ثمن بخس كما يقع في العديد من دول الجنوب. أو في بلدان العالم الثالث عموما.

هكذا أصبحت الدول التي لها حرية التصرف في إمكانياتها و تتمتع بالسيادة في تسيير إقتصادها تميل نحو توجيه الإقتصاد و سياسة البرمجة الإقتصادية، و أخذت تسخر إمكانياتها المادية و البشرية للقيام بمسح جغرافي من أجل معرفة مواردها المختلفة التي على ضونها تصنع المخططات و تقرر سياسة الإنتاج حسب مقتضيات كل مرحلة، محاولة في نفس الوقت التخلص من الشركات الإحتكارية المتركزة بين أيدي أقلية تتحكم في عملية الإنتاج والتوزيع و تحديد الأسعار بهدف تحقيق أكبر ربح ممكن علىحساب أفراد المجتمع. لذلك يلاحظ أن الحكومة الأمريكية التي تؤمن بالحرية و تعارض سياسة التوجيه الإقتصادي ظاهريا أصبحت تميل إلى الإشراف على العملية الإنتاجية و توزيع الإنتاج لضمان حقوق المواطن عن طريق ضمان الجودة وتقرير الأثمان بضمان حرية المنافسة و هذا بواسطة لجان برلمانية تدرس الإمكانيات و طرق الإنتاج والتسعير و تعمل على توفير السلعة للمواطن بأقل الأسعار الممكنة الأمر الذي يبين الأهمية البالغة لدراسة الموارد عبر الأقاليم الجغرافية و المحافظة عليها و ترشيد إستخدامها في أي بلد مهما بلغت درجته من التطور.

8- إنقسام بلدان العالم إلى كتل و أسواق:

لقد أدى إختلاف المذاهب السياسية و الإقتصادية في العقود الماضية من هذا القرن إلى القسام الدول إلى كتل و مجموعات تسعى كل منها إلى تحقيق إكتفاء ذاتي داخلي دون الإعتماد على الغير خاصة في حالة الأزمات مثلما كان عليه الحال بالنسبة لمنظمة الكوميكون و السوق الأروبية المشتركة، و ما زالت التكتلات الإقتصادية تتعزز باستمرار خاصة بين الدول المتطورة إقتصاديا. مثل مجموعة الدول الأروبية و مجموعة الدول الصناعية في شرق و جنوب أسيا (النمور السبعة)، و دول (الكاريبب، و أمريكا الشمالية (NAFTA) حيث نجد أن كل مجموعة تعمل على زيادة التبادل فيما بينها وسد حاجياتها داخليا مما يتطلب منها التوسع باستمرار في البحث عن مصادر جديدة للثروات داخليا و خارجيا . و تنطبق الصورة على مجموعة الدول العربية و دول إتحاد المغرب العربي أذا سارت في طريق الوحدة الإقتصادية بجد و أصبحت تعمل على تحقيق التكامل في مختلف المجالات كإقليم واحد وموحد.

9- تحقيق مشاريع الإصلاح الإقتصادي و الإجتماعي:

كثيرا ما تتعرض النظم الإقتصادية في البلد أو ذاك لتقلبات زمنية تختلف حدتها و أثارها من وقت لأخر فتسوء حالة البلاد الإقتصادية، مما يستدعي تدخل الدولة لإصلاح البينة الإقتصادية، من أجل إنعاش الإقتصاد وتحسن مستوى معيشة السكان الأمر الذي يقضي الإلمام بالموارد الطبيعية والإمكانيات الوطنية المختلفة لحل هذه المشاكل إنطلاقا من وضع مخططات و برامج إقتصادية إعتمادا على ماهو متوفر من مرارد.

نورد بهذا الصدد على سبيل المثال إستصلاح حوض وادي التنيسي بالولايات المتحدة الإمريكية عندما تعرضت البلاد للكساد الاعظم في فترة الرئيس فرانكلين روزفلت حيث كان المخطط يهدف إلى إستصلاح حوض الوادي للإستفادة من موارده الإقتصادية، التي كانت عديمة الفلة، إضافة إلى أنها كانت تتسبب في الأضرار الناجمة عن الفياضانات، فأصبحت بعد إنجاز عملية أستصلاح الحوض و تنظيم مياهه مستغلة في كسب أراضي جديدة للزراعة و الرعي، و إستخدمت مياه النهر في توليد الطاقة الكهربانية

للإستهلاك المنزلي و الصناعي كما أقيمت في الإقليم مناطق صناعية وسياحية، فأدى ذلك إلى توظيف عدد كبير من العمال و إلى إيجاد مصادر جديدة معتبرة لدخل الأفراد و الدولة معا.

و نفس الشيء لوحظ في جمهوريات الإتحاد السوفياتي سابقا في إيطار مشروعاته المختلفة التي وضعت قصد إستصلاح كثير من المناطق الصحراوية في إقليم آسيا الوسطى و أدت إلى إستغلال الثروات الطبيعية الكامنة بفضل إقامة مراكز زراعية صناعية تضاعف بها الإنتاج بعد عملية الإستصلاح فتحولت إلى مناطق متطورة إقتصاديا، و في هذا الإتجاه أقيمت السدود و توسعت الأراضي المروية و إستصلحت أراضي جديدة مثلما وقع بالنسبة لمشروع السد العالي في مصر، و مثل عملية إستصلاح الأراضي في جنوب الجزائر خاصة بمنطقة أدرار و في إقليم السهوب بمنطقة عين وسارة في السنوات الأخيرة (6) و عمليات إستصلاح الأراضي الزراعية في جنوب ايطاليا و في بلاد الحجاز بشبه الجزيرة العربية و غيرها.

القسم الثاني: دراسة الموارد الإقتصادية

تهتم دراسة الموارد الإقتصادية من وجهة النظر الجغرافية بدراسة جميع الموارد الطبيعية و البشرية و الحضارية التي تشكل مصدر مختلف المنتوجات التي تقوم عليها حياة الإنسان و لكثرة هذه الموارد و تنوعها وضيق المجال تقتصر بهذا الصدد على دراسة موضوع انتاج القمح كمثال بإعتماد المنهج المحصولي في البحث.

نشير في البداية إلى أنه لدراسة أي مورد من الموارد نبدأ بمقدمة حول أهمية المنتوج و هل هو في زيادة أن نقصان و ما هي أسباب ذلك، ثم نبين الشروط الطبيعية و البشرية للإنتاج و أنواع الإنتاج و كمياته و مناطق

(6) – وضع برنامج لإستصلاح وري حوالي 300 ألف هكتار تتركز بالأخص في مناطق الجنوب و السهول العليا، وزع منها على المستصمرين الخواص حوالي 150 ألف هكتار إستصلح منها ما يقارب 42 ألف هكتار في ولايات إدرار، بشار، بسكرة، الوادي، وورقلة في الجنوب و في ولايات الجلفة، نعامة، المسيلة، سعيدة، و تيارت فبي السهول العليا كما تمت عمليات إستصلاح بعض الأراضي الزراعية في الشمال لكن كانت في نطاق محدود.

إنتاجه الرئيسية، و المقارنة فيما بينها، ونحاول معرفة العوامل الإيجابية والسلبية، المؤثرة و نخلص في الأخير إلى عنصر التجارة و التبادل وتوضيح مناطق الإستهلاك و الإتفاقيات الدولية التي تعقد حول التبادل بين الدول و من هي البلدان المصدرة و البلدان المستوردة لهذا المنتوج أو ذاك.

إنتاج القمح:

يعتبر القمح من الحبوب الغذائية التي عرفها الإنسان منذ أكثر من 5000 سنة حسب تقديرات الباحثين، و قد إزدادت في العصر الحاضر خاصة بعد ظهور الثورة الصناعية التي أدت إلى التوسيع في إنتاجه و إلى إنتشار إستهلاكه في معظم أنحاء العالم، و ذلك لأن إستهلاك القمح يرتبط بارتفاع مستوى المعيشة ممثلا أهم عنصر في مجموعة الحبوب الغذائية التي يستهلكها سكان الدول المتطورة كما دفع إلى هذا التوسع في الإنتاج والإستهلاك توفر وسائل النقل الحديثة برا و بحرا، و إستعمال الميكنة في الإنتاج و إنتشار زراعة القمح في مناطق جديدة بأمريكا و أستراليا و غيرها من مناطق العالم الجديد التي صارت تنتج كميات كبيرة تفوق حاجة سكانها فتصدر نسبة كبيرة إلى بقية بلدان العالم المكتظة بالسكان أو التي تعاني ضعف الإنتاج، يتم ذلك في إطار المبادلات التجارية أو في إطار المعونات للشعوب الفقيرة أو المغلوب على أمرها.

أولا : شروط زراعة القمح

تحتاج زراعة القمح إلى مجموعة من الشروط الطبيعية و البشرية نذكر منها درجة الحرارة و الرطوبة النسبية، و كمية المطر و التربة، و اليد العامية و رأس المال و الوسائل المختلفة .

1- درجة الحرارة:

تختلف درجة الحرارة التي يتطلبها نبات القمح بتعدد أنواعه وفصائله، فبعض أنواع القمح يمكن زراعتها بالقرب من خط الإستواء، كما هو الحال

في شبه الجزيرة الهندية و بأمريكا الوسطى و البعض الأخر يمكن زراعته في العروض القطبية (فنلندا و شمال كندا) إذ تمتد زراعته حتى خط عرض 60 درجة شمالا في النصف الشمالي و إلى خط عرض 40 درجة جنوبا في النصف الجنوبي من الكرة الأرضية.

تتركز زراعة القمح خصوصا بين خطي عرض 33 درجة و 55 درجة شمالا و خطي عرض 30 درجة و 40 درجة جنوبا، و تتطلب فصل نمو لا يقل غالبا عن 100 يوم.

و بهذا الخصوص يمكن أن نميز بين نوعين رئسيين من أنواع القمح هما:

1- قمح شتوي يزرع في الخريف و يحصد في أوائل الصيف و هو النوع الذي تسود زراعته في العروض المعتدلة و يشكل حوالي 75٪ من مساحة القمح في العالم.

2- قمح ربيعي يزرع في أوائل الربيع و يحصد في أواخر الصيف وتسود زراعته في العروض العليا الباردة على مساحة حوالي 25٪ من مساحة القمح في العالم.

2-الرطوبة:

تحتاج زراعة القمح إلى كمية من الأمطار تتراوح بين 400 و1000 ملم سنويا أو ما يعادلها من مياو الري الصناعي على أن هذه الكمية تختلف من الحد الأدنى في العروض الباردة إلى رطوبة كثيرة في العروض المدارية الحارة. و تتوزع هذه الحاجة إلى أمطار معتدلة في فترة النموالأولى و إلى فترات من الدفء و الصحو و الجفاف النسبي و قت الحصاد، و إلا تعرض المحصول للمرض الصدأ، الأمر الذي جعل زراعة القمح لا تصلح في الإقليم الإستوائي و الموسمي و السوداني حيث يتميز المناخ بالرطوبة العالية طول السنة، أو في فصل الصيف فصل نضوج القمح حيث يكون المحصول بحاجة إلى الجفاف.

3- التربة:

تتطلب زراعة القمح خصبة ثقيلة و غنية بمحتواها من الجير والدبال، و تعد التربة السوداء (CHERNOSEM) أصلح أنواع التربة لزراعة القمح، و ترتبط بها أغلب مناطق إنتاج القمح في كل من أمريكا الشمالية و كندا أو الأرجنتين و الدول المستقلة (الإتحاد السوفياتي سابقا) و الصين. يضاف إلى ذلك عامل التضاريس، إذ تجود زراعة القمح في المناطق السهلية و في السهول الفيضية للأنهار.

4- العوامل البشرية و الإقتصادية كاليد المتعلمة المكونة و الآلات اللازمة للميكنة و توفر رؤوس الأموال المخصصة للإستثمار في هذا المجال.

ثانيا: المحتوى الغذائي للقمح

يقسم القمح إلى نوعين رئيسيين من حيث محتواه الغذائي، قمح صلب غني بمحتواه البروتين تجود زراعته بالمناطق شبه الرطبة و شبه الجافة التي تتميز بترب غنية بالنيتروجين لذلك تفضله مطاحن القمح لأنه يعطي أكبر كمية من الدقيق علما بأنه كلما زادت صلابة القمح كلما إرتفعت فيه نسبة البروتين، مما يجعله أصلح لصناعة الخبز و بعض العجائن الأخرى لذلك نجده من الناحية التجارية أغلى ثمنا و يكون النسبة الكبرى في تجارة القمح الدولية، تسود زراعة هذا النوع في إقليم الراري بالولايات المتحدة و كندا وجنوب شرق أوروبا و شمال غرب إفريقيا و سواحل شرق المتوسط وأوكرانيا و الأرجنتين...

ثالثا: أقاليم زراعة القمح

تنتشر زراعة القمح في كثير من المناطق التي تتوفر شروط الإنتاج[7] لكننا سنقتص في هذا البحث على التعرض لتعض من البلدان الرنسية في الإنتاج و التصدير بالإضافة إلى الجزائر.

---

(7) - للأستزادة أنظر كتاب الموارد الإقتصادية - القاهرة 1978 ص 307 مرجع سابق.

1- زراعة القمح في الصين:

ينحصر نطاق زراعة القمح في الصين بين خطي عرض 32 درجة و 40 درجة شمالا يحده جنوبا نهر اليانجيسي، و جنوب هذا الحد تحول غزارة الأمطار الموسمية (في الصيف) و كثرة الرطوبة دون نجاح هذه الزراعة التي تتركز في الصين بخمس مناطق رئيسية هي سهل الصين الشمالي، نطاق تربة اللوس في شمال غرب الصين دلتا نهر اليانجيسي ومنطقة شبار في الشمال، الخاصة بزراعة القمح الربيعي و حوض زتشوان.

يقبل الفلاحون الصينيون إقبال كبيرا على زراعة القمح لعدة أسباب منها القيمة الغذائية الكبيرة لهذا المنتوج و قيمته النقدية حيث يدر على الفلاح غلة كبيرة، إضافة إلى أنه يتطلب جهدا أقل من زراعة الأرز، و يزرع كمحصول شتوي لا ينافس زراعة الأرز المحصول الصيفي الرئيسي في البلد.

هذه الأسباب جعلت من الصين البلد الأول على رأس قائمة البلدان الثمانية الرئيسية المنتجة للقمح في العالم عام 1988 بتسجيلها رقم إنتاج بلغ ما يفوق 87 مليون طن (78.505.000) أي نسبة 17,15٪ من إنتاج العالم (أنظر الجدول رقم 02 أدناه) لكن نظرا لعدد السكان و الإرتفاع النسبي لمستوى المعيشة فإن الصين إستوردت لسد حاجياتها الغذائية في نفس العام كمية قدرت بأكثر من (14.425.000) طنا من القمح، إلا أن الصينيين يطمحون بناء على برامجهم الإقتصادية إلى تحقيق الإكتفاء الذاتي فيما يتعلق بإنتاج الحبوب الغذائية إبتداء من سنة 1996 إلى غاية عام 2030 عندما يكون قد وصل عدد السكان الصنيين إلى مليار و ستمائة مليون نسمة و ذلك بزيادة الإنتاج بنسبة 1٪ سنويا مع الإشارة إلى أن الحكومة الصينية قد أصبحت تشجع المنتجين برفع سعر شراء إنتاج الحبوب من الفلاحين بنسبة زيادة قدرت عام 1995 ب 20٪ (8).

(8) - تصريح وزير الزراعة الصيني في بداية عام 1996

2- زراعة القمح في الولايات المتحدة الأمريكية:

تمتد زراعة القمح في الولايات المتحدة الأمريكية من ولاية تكساس جنوبا إلى ولاية مونتانا و داكوتا شمالا علىحدود الكندية.

يزرع القمح الربيعي في الجزء الشمالي لبرودة الشتاء، و يزرع الشتوي في الوسط الجنوبي، يزرع القمح في الولايات المتحدة الأمريكية في أربع مناطق رئيسية هي:

1- إقليم القمح الربيعي بالقسم الشمالي في السهول الوسطى بولايات داكوتا الشمالية و داكوتا الجنوبية و مونتانا و منيسوتا. تمتاز الزراعة في هذا النطاق بأنها زراعة ميكانيكية ساعد على إزدهارها وجود التربة السوداء، وكمية الأمطار (حوالي 750 ملم) و حرارة فصل الصيف الجاف.

2- إقليم القمح الشتوي بالقسم الجنوبي الأوسط في ولايات كانساس ونبراسكا و أوكلاهوما و تكساس. و يمتاز هذا الإقليم بطول فصل النمو وإرتفاع درجة الحرارة .

3- إقليم القمح الشتوي بهضبة كلومبيا بالشمال الغربي للولايات المتحدة حيث التربة البركانية الخصبة الملائمة لهذه الزراعة.

ينقل إنتاج هذا الإقليم بالسكك الحديدية إلى موانئ تصديره على الساحل الغربي مثل ميناء ساتل (SEATTLE) و بورتلاند (PORTLAND).

4- إقليم القمح الشتوي في القسم الشرقي جنوب البحيرات العظمى من ولاية كنساس غربا إلى بنسيلفانيا شرقا.

كانت الولايات المتحدة قبل الحرب العالمية الثانية تستهلك معظم إنتاجها لكن تغيرات الصورة بعد الحرب نتيجة التوسع الكبير في زراعة القمح في هضبة كلومبيا و الولايات الشمالية لإقليم القمح الربيعي، فنشأت عدة مدن في وسط الغرب يتركز فيها طحن و تجارة الغلال يصدر قمح الولايات المتحدة عبر ميناء جالفستن و نيوأورليان على خليج المكسيك جنوبا و ساتل وبورتلاند على المحيط الهادي غربا.

بلغ إنتاج الولايات المتحدة الأمريكية من القمح عام 1988 أكثر من تسعة و أربعين مليون طن (49.295.000) ممثلا بذلك نسبة 9,66٪ من إنتاج العالم خلال سنة المذكورة و تعتبر الولايات المتحدة أكبر مصدر للقمح

في العالم حيث بلغت صادراتها عام 1987 أكثر من إثنين و ثلاثين مليون طن (32.598.000) الشيء الذي يسمح لها بالتحكم في السوق العالمية لهذا المنتوج أكثر فأكثر مع كل من كندا و أستراليا و الأرجنتين و بريطانيا...

3- زراعة القمح في الجزائر:

تتركز زراعة حبوب القمح في الجزائر بالإقليم التلي و عموما بالقسم الشمالي من إقليم السهول العليا خصوصا حيث تتوفر التربة الخصبة و درجة الحرارة الملائمة و كمية الأمطار الكافية لزراعة الحبوب، و بالخصوص في منطقة سيدي بلعباس و سهول الشلف و معسكر و السرسو، و بالسهول العليا الشرقية في مناطق سطيف و قسنطينة و بنسبة أقل في المناطق الجبلية التلية أين تمارس زراعة القمح كزراعة معاشية. لكن في السنوات الأخيرة شهدت زراعة القمح بعض التوسع في مناطق الجنوب نتيجة إستصلاح أراضي جديدة بلغت مساحتها عام 1985 76700/ه 54400/ه في مناطق أدرار، بشار، بسكرة، و الوادي و ورقلة [9] هذا وتشير إلى أن زراعة القمح في الجزائر تتميز عموما بنقص في كمية الإنتاج و في النوعية المطلوبة و كذلك بالتذبذب و إنخفاض المردودية متأثرة بكمية التساقط و درجة الإهتمام بالقطاع تحتل مادة القمح في الجزائر مكانة متميزة بين الحبوب في غذاء السكان وبذلك فهي تطرح مشكلا شائكا يتمثل في أمرين، الأمر الأول هو تزايد أهمية القمح كغذاء مع نقص الإنتاج و الثاني هو تزايد العجز بالتوازي مع تزايد أسعار القمح في السوق العالمية.

ففي السنوات الأولى للإستقلال كان إنتاج القمح يسجل فائضا عن متطلبات الإستهلاك ثم إنتقل إلى حالة توازن إلى بداية عقد السبعينات حيث بدأ يسجل عجزا متزايدا من سنة لأخرى بين العرض و الطلب أو بين الإنتاج و الإستهلاك.

فكمية إنتاج القمح بنوعية الصلب و اللين تراوحت خلال فترة 81-1987 بين أكثر من 12 مليون / ق عام 1981 و أكثر من 14 مليون

---

[9] - إرجع إلى الهامش رقم 06 على ص 14

قنطار عام 1985 ثم إنخفضت إلى أقل من 8 مليون قنطار عام 1983 مسجلة بذلك نقصا قدره حوالي 47٪ بالنسبة لعام 1985 .
أنظر الجدول أدناه.

جدول رقم 01
تطور إنتاج و مردودية زراعة القمح في الجزائر خلال فترة 81-1987

السنة	1981	1983	1985	1986	1987
الإنتاج/ق	12.183.80	7.897.860	14.780.180	12.288.070	11.748.030
المردودية ق/ه	6,86	6,19	8,86	8,10	7,7

المصدر: المجموعة الإحصائية السنوية للجزائر نشرة 1990 رقم 14 الديوان الوطني للإحصاء -الجزائر-

و إذا عرفنا بأن كمية الإنتاج السنوي كانت قد سجلت عام 1953 حوالي 11.915.000 /ق أي نفس المعدل المسجل تقريبا في السنوات العادية حتى الآن يتضح لنا بأن إنتاج القمح في الجزائر لم يعرف خلال كل هذه الفترة تطورا إيجابيا ملحوظا مهذ الخمسينات رغم المجهودات المالية المعتبرة التي بذلت من أجل تطوير القطاع الفلاحي.

و إذا قارنا وضعية الإنتاج مع تطور السكان نجد أن هناك تطورا معاكسا بين طرفي المعادلة فعدد السكان تزايد منذ الخمسينات بحوالي ثلاث مرات و تزايد معه الطلب على الإستهلاك ليس من حيث الكمية فحسب بل من حيث النوعية أيضا، إذ بعد أن كان سكان الجزائر يعتمدون بنسبة كبيرة في غذائهم على القمح الصلب تغيرت عادات الإستهلاك لديهم فأصبحوا يقبلون بالخصوص على إستهلاك القمح اللين بسبب تطور مستوى المعيشة وتنوع المأكولات التي صار الفرد يطلبها (10) يضاف إلى ذلك أي إلى نقص

(10) - كان الفرد الجزائري عام 1975 يستهلك من مادة القمح مقابل ما يستهلكه 20.5 أمريكا و 15.8 فردا كنديا و 1.6 إيطاليا و 1.1 تونسيا.

الإنتاج و تذبذبه من سنة لأخرى ضعف المردودية أيضا كما هو موضح في الجدول رقم 01 إذ يلاحظ أن مردودية تسجل ضعفا كبيرا و تذبذبا مستمرا من سنة إلى سنة و هو في الحقيقة أساس نقص و تذبذب الإنتاج عموما.

حيث سجل خلال الفترة المذكورة في الجدول رقم 01 مردودية لم تصل إلى 9 قناطير في الهكتار كمعدل لجميع القطاعات و في جميع الأقاليم بل تنزل إلى أقل من 6 قناطير في الهكتار في بعض السنوات و يتضح هذا الضعف أكثر في إنتاجية الهكتار بالجزائر عند المقارنة مع إنتاجية زراعة القمح في المناطق المشابهة من الناحية الطبيعية مثل أستراليا و الولايات المتحدة الأمريكية و الأرجنتين إلخ...

يعود هذا الضعف المسجل على مستوى الأنتاج و على مستوى المردودية لأسباب عديدة طبيعية لكين بشرية بالخصوص، نذكر من بين هذه الأسباب تذبذب المناخ و نقص كمية الأمطار و عدم إنتظامها من سنة لأخرى و في نفس الوقت قلة المساحات الزراعية و نتاقصها من سنة لأخرى لأسباب مختلفة و عدم توسعى المساحات المسقية نتيجة عدم التحكم في المياه المتوفرة و عدم تطور تقنيات الري في بلد كالجزائر تلعب فيه المياه الدور الحاسم في رفع المردودية و زيادة الإنتاج، و قلة الإرشاد الزراعي بصفة عامة. و من بين الأسباب الأخرى:

– تميز الوضع الفلاحي الراهن بضعف الأداء و عدم تجديد رأسمال الإنتاج نتيجة قلة الإستثمار في القطاع.

عدم كفاءة الهياكل الفلاحية و فرض نوع من التهميش على القطاع الزراعي، من جوانب هذا التهميش:

* عدم تبني سياسة زراعية واضحة المعالم و قائمة على مخططات بعيدة المدى تراعي الأولويات التي تتناسب مع هذا القطاع.
* عدم إستقرار النظام العقاري الفلاحي.
* عدم إستشارة الفلاحين في تحديد الأهداف و الوسائل المطلوبة لتطور القطاع.
* عدم وجود نظام لتمويل الملائم و للإستثمار المحفز.
* ضعف الميكنة الزراعية و قلة تأهيل اليد العاملة.

* قلة حماية المنتجين من التقلبات الجوية و الكوارث الطبيعية.
* قلة الاهتمام بتحسين الظروف المعيشية لسكان الريف.
* عدم إستقرار هياكل التدعيم و قلة فعاليتها و التخلي عن القطاع الزراعي خاصة العمومي، مما أدى إلى وضعية هشة و صعبة تتطور باستمرار نحو التدهور أكثر فأكثر.

هذه الحالة جعلت الفجوة تتزايد بين الإنتاج و الإستهلاك من سنة لأخرى و جعلت الجزائر واحدة من البلدان العشرة الأوائل المستوردة لمادة القمح في العالم لتغطية عجزها الغذائي و ذلك بشرنها مثلا عام 90-1991 حوالي 25 مليون قنطار من السوق العالمية، و هذه الكمية المستوردة تتزايد من عام لأخر بسبب عدم تطور الإنتاج بالتوازي مع نمو السكان يعني ذلك زيادة التبعية الغذائية و ما ينجم عنها من سلبيات على أكثر من صعيد، علما بأن هذه الوضعية المتأزمة التي يعيشها القطاع الزارعي، تعاني منها الجزائر بصفة عامة لا تعني قلة الموارد الزراعية في الجزائر بل أن هذا القطاع ما زال يحتوي على إحتياطات هامة تنتظر من يستغلها إستغلالا أمثل يحولها إلى عوامل نجاح لتحسين الإنتاج و تخفيض حدة التبعية في إطار سياسة زراعية ناجعة يمكن أن ترقى بالقطاع إلى الأهمية و المكانة التي يستحقها من أجل الوصول إلى الأهداف الإستراتجية التي بإمكانها تحقيقها.

كما أشرت في البداية لا يمكن التعرض بالدراسة لكل البلدان الرئسية المنتجة للقمح في العالم والتي تمثلت عام 1988 مثلا بالإضافة إلى الصين والولايات المتحدة الأمريكية في كل من روسيا والدول المستقلة، و كندا وأستراليا و أروبا و تركيا و الأرجنتين كما يتضح من الجدول أدناه. بل نقتصر على البعض منها:

بلغ إنتاج القمح في العالم عام 1988 حوالي 510 مليون طن حسب الإحصائيات [11] 68٪ منها تقريبا (67.89٪) من إنتاج البلدان المذكورة

(11) - ATLAS STATISTIQUE 1990 Encyclopaedia Universalis FRANCE SA 1990 P 558.

في الجدول رقم 2 ص 23 باقي الإنتاج كان من نصيب الدول الأخرى التي لم يرد ذكرها في الجدول

جدول رقم 02

يبين البلدان الرئيسية المنتجة للقمح في العالم

البلد	الصين	الاتحاد السوفياتي	الولايات المتحدة الأمريكية	الهند	فرنسا	تركيا	كندا	استراليا
كمية الانتاج بالمليون طن	87.505	84.500	49.295	45.096	29.677	20.500	15.65	14.101
المردودية ق/ه	30.17	17.60	22.91	19.95	61.15	21.95	12.12	15.16
النسبة ٪ من الإنتاج العالمي	17.15	16.56	9.66	8.84	5.81	4.01	3.06	2.76

المصدر: ATLAS Statistique 1990 Eneyelopoedia universalis - FRANCE - SA 1990 P 558

يتضح من الجدول تباين المردودية و الإنتاج من منطقة لأخرى و ذلك تبعا لتباين العوامل الطبيعية و البشرية منها بالخصوص.

رابعا: مقارنة الإنتاجية

عند القيام بدراسة للمقارنة بين إنتاجية الأقاليم نجد أن الإنتاج والمردودية يختلفان باختلاف الأقاليم، يتضح ذلك من الجدول أدناه.

جدول رقم 03
يبين المردودية في البلدان التي تحتل المراتب الاولى في الانتاجية عام 1988

البلد	إيرلندا	هولندا	المانيا الغربية	الدانمرك	بلجيكا	النرويج	فرنسا	بريطانيا
المردودية ق/ه	72.07	71.33	68.38	67.51	65.05	64.52	61.51	61.37
الإنتاج العام 1988 بالالف طن	418	816	12044	2080	1327	200	29677	11605

المصدر: نفس المصدر المذكور أعلاه و نفس الصفحة

عند قراءة هذا الجدول يمكن ملاحظة مايلي:

أن معدلات المردودية تنخفض نسبيا في البلدان التي تـزاول الزراعـة الواسعة كما هي عليه الحال في الولايـات المتحـدة الأمريكيـة و كنـدا والـدول المستقلة و أستراليا الخ... و رغم التحسن الـذي عرفتـه الإنتاجيـة فـي العقـود الأخيرة بالمقابل نجد معدل المردودية بالهكتار يرتفع فـي الـدول التـي تـزرع القمح زراعة كثيفة و فـي مسـاحة أقل مثلما هو الحـال فـي ايرلنـدا وهولنـدا وألمانيا الغربية و الدانمارك الخ... كما هو موضح في الجدول رقم 03 .

1-إرتفع مردود الهكتار في أروبا بصفة عامة بسبب ملائمة الظروف الطبيعيـة و إرتفـاع مستوى الميكنـة و إنتقـاء البـذور و إسـتعمال المخصبـات وإرتفاع المستوى التعليمي التكوني لدى اليد العاملة الزراعيـة إضافـة إلـى الدور الهام الذي تلعبه زراعـة الشمندر فـي الـدورة الزراعيـة السـائدة و فـي إراحة التربة في دول أروبا لأنها تتطلب عناية خاصة تنتج عنهـا زيـادة غلـة الفدان من المحاصيل الزراعية التي تزرع بعد محصول الشمندر .

2- تدني الإنتاجية في الدول المختلفة إذا ماقرناها بمثيلتها فـي الـدول المتطورة حيث تنزل إنتاجية الهكتار من القمح في الجزائر مثـلا إلـى مـا دون العشرة قنطار(أنظر الجدول رقم 01) و حوالـي 9 ق/ه فـي كـل مـن إفريقيـا

وأسيا بصفة عامة (12) رغم محاول البلدان النامية مزاولة الزراعة الكثيفة لكن تجاربها كثيرا ما باءت بالفشل بسبب العديد من المشاكل، منها نقص التمويل و إنتشار الأمية و نقص التكوين عند الفلاحين و إضرار الافات الزراعية ولا يفوتنا أن نذكر هنا بأن زراعة القمح تتصف بالتذبذب و المرونة فرغم أنها تتعرض للتذبذب بسبب العوامل الطبيعية التي تؤدي إلى تغيير المحصول من سنة لأخرى نبيجة الجفاف أو الأفات و الكوارث، هناك امكانية لزيادة محصول القمح بعدة طرق:

1- عن طريق التوسع الأفقي بزيادة المساحة المزروعة، لأن هناك مساحات شاسعة تلائم زراعة القمح في كثير من الدول و الأقاليم سواء في العالم القديم أو في العالم الجديد . خاصة و أن زيادة الطلب على القمح وإرتفاع أسعاره سيشجع الدول على زيادة الإنتاج بإضافة مساحات جديدة عن طريق إستصلاح أراضي لم تكن منتجة من قبل كما هو الحال في جنوب الجزائر مثلا و في مصر وفي العراق و غيرها من مناطق العالم.

2- عن طريق التوسع الرأسي بري الأراضي و إستعمال المخصبات و تحسين البذور و إستنباط أصناف جديدة أكثر مردودية و أكثر ملاءمة لبعض المناطق كما وقع بالنسبة لمنطقة سيبيريا بالأتحاد السوفياتي سابقا.

خامسا: تجارة القمح

تضطر كثير من البلدان و في العديد من الحالات لاسترداد القمح أو لتصديره أو للتصدير و لاستيراد معا حيث نجد بعض الدول في قائمة الدول المصدرة و في قائمة الدول المستوردة في نفس الوقت، و يرجع ذلك إلى الإرتباطات بين الدول المنتجة والدول المستهلكة، و إلى إختلاف أنواع القمح المنتج حيث تصدر بعض الدول كميات من القمح الليين لتستورد مثلها من القمح الصلب، أما الدول ضعيفة الإنتاج فتستورد فقط لتغطية حاجياتها الغذائية مثل الدول النامية التي تتخبط في مشكل التبعية الغذائية و موجودة باستمرار

(12) - الموارد الإقتصادية دار النهضة العربية بيروت 1970 ص 19 مصدر سابق.

في قائمة الدول المستوردة. كما أن هناك دول تظهر في بعض السنوات ضمن قائمة الدول المصدرة و في بعضها الأخر ضمن الدول المستوردة.

جدول رقم 04

يتضمن قائمة الدول المصدرة و قائمة الدول المستوردة عام 1987 (13)

	البلد	الولايات المتحدة الأمريكية	كندا	فرنسا	استراليا	الأرجنتين	بولندا	الصين الشعبية
الدول المصدرة	الكمية بالألف طن	32.592	22.616	16.477	14.847	4.253	4.219	2.740
	البلد	الاتحاد السوفياتي	الصين	مصر	اليابان	البرتغال	كوريا الجنوبية	ايران
الدول المستوردة	الكمية بالألف طن	18.401	14.425	7.076	5.476	4.635	4.121	3.671

بالنسبة للإتحاد السوفياتي (الدول المستقلة حاليا) الذي يوجد ضمن مقدمة الدول المنتجة للقمح (الثاني بعد الصين سنة 1988) كان حتى الثورة البلشفية أهم دول العالم تصديرا للقمح ساعد على ذلك النظام الإقطاعي حيث كان الملاك يصدرون إنتاجهم بقطع النظر عن حاجة السكان . كما كانت المزارع الكبيرة بحوض الدانوب متخصصة في إنتاج القمح كمحصول مخصص للتصدير .

و مع تغيير النظام السياسي و الإقتصادي و تزايد السكان و الإرتفاع النسبي لمستوى المعيشة، تزايد الإستهلاك و أصبحت روسيا (عام 1987) بلدا مستوردا للقمح رغم أنها ثاني منتج له في العالم تأتي الصين بعدها في الدرجة الثانية كبلد مستورد رغم أنها أول منتج للقمح عام 1988 .

(13) ATLAS STATISTIQUE مصدر سابق ص 558

ونجد ضمن قائمة المستوردين مثلا مصر و اليابان و إيطاليا إلخ... تضاف إلى ذلك قائمة طويلة من الدول المستوردة تتكون بالخصوص من الدول النامية يصعب حصرها .

أما بلدان العالم الجديد فقد توسعت في إنتاج القمح باستغلال أراضي جديدية و إستعمال الميكنة الزراعية علىنطاق واسع. فأزداد إنتاجها إذ توجد حاليا كل من الولايات المتحدة الأمريكية و كندا على رأس قائمة الدول المصدرة للقمح رغم تزايد السكان نسبيا و إرتفاع مستوى معيشة بالبلدين، حيث بلغت صادراتها من القمح عام 1987 أكثر من 32 مليون طن و 22 مليون طن للولايات المتحدة و كندا علىالتوالي تضاف إليها دول أخرى رئيسية في التصدير لهذا الإنتاج هي فرنسا، أستراليا، الأرجنتين، ايطاليا وألمانيا الغربية التي بلغت صادراتها في المجموعة عام 1987 حوالي 97.771 مليون طن.

و تحكم سوق القمح الدولية إتفاقيات و تعهدات دولية و ثنائية يتم بموجبها تصدير و إستيراد القمح، هدفها ضمان إنتاج و تسويق القمح اللازم لتموين دول العالم بالقمح بأسعار تكون مجزية و عادلة و تضمن حقوق المنتجين و حقوق المستهلكين علىحد سواء، و لو أن هناك البعض من الدول تنسحب من هذه الأتفاقيات عندما تمس مصالحها الخاصة و تصبح غير ملزمة بتطبيق شروطها.

وتتأثر تجارة القمح الدولية بالعديد من العوامل من أهمها:

1- الظروف المناخية في مناطق الإنتاج، فإذا حدث جفاف في منطقة ما فإنها تصبح مستوردة بدل أن تكون منطقة مصدرة.

2- السياسة الإقتصادية المتبعة من طرف الدولة المنتجة يمكن أن يكون لها أثر مباشر على تجارة القمح.

3- تعرض القطاعات الزراعية للأزمات في الدول النامية و تزايد الفجوة أو العجز الغذائي، و تزايد الطلب على الغذاء مما يشجع على زيادة الإنتاج و التصدير من مناطق الإنتاج خاصة دول العالم الجديد و على رأسها الولايات المتحدة الأمريكية التي أصبحت تستعمل إنتاج الغذاء و تصديره

ورقة ضغط على الدول المستوردة للتأثير على إستقلالها السياسي والاقتصادي و إخضاعها باستمرار للهيمنة الامريكية.

الخلاصة:

إذا كانت الجغرافيا الاقتصادية تدرس إمكانيات المكان و خصائصه من الناحية الإقتصادية بحيث يعرفها البعض بأنها " دراسة العلاقات بين البيئة الطبيعية و خصائصها الإقتصادية و بين الاعمال المنتجة و توزيع الانتاج "(14) و تستمد جزء من معلوماتها و موضوعاتها من علم الاقتصاد و غيرها كالنقل و التجارة و التسويق و جغرافية الموارد تبحث في علاقة الانسان ببيئته الطبيعية من حيث نشاطه المنصرف إلى إنتاج السلع و إستهلاكها، فإن دراسة الموارد الإقتصادية بأنواعها سعيا للتعرف عليها قصد صيانتها و إستخدامها الاستخدام الكفء و السليم، أصبحت تمثل و لا شك حجز الزاويا بصورة متزايدة الاهمية في كل الدراسات الإقتصادية و ذلك لان الإقتصاد المعاصر صار يعتمد في تطوره و إزدهاره على عملية التخطيط المحكم سواء كان الهدف هو التنمية و تحقيق أمال الشعوب في الرفاهية و الازدهار حاضرا، أو التنبؤ بوضعية إقتصاد بلد ما مستقبلا علما بأن عملية التخطيط الناجعة سواء على المدى القصير أو البعيد تعتمد كلية على دراسة جميع أنواع موارد البلد أو الإقليم و على تقرير كيفية .إستخدامها و صيانتها لتحقيق الاهداف المنشودة و على هذا الأساس فإن عملية التخطيط ترتبط إرتباطا وثيقا بالدراسة العلمية الجادة و العميقة للموارد المتوفرة و كفايتها و توزيعها و إمكانية إستغلالها وإستخدامها و مدى ما يمكن أن تحققه من أهداف بالوصول إلى أكبر قدر من الإنتاج بأقل قدر من النفقات مع تحقيق مستوى أعلى للتنمية .

(14) – الموارد الإقتصادية د. محمد عبد العزيز عجيمية و د. محمد إسماعيل محروس – دار النهضة العربية– بيروت 1970 ص 19

المراجع باللغة العربية:

1- إقتصاديات الموارد الطبيعية و البشرية للدكتور أحمد مندور و الدكتور أحمد رمضان مطابع الأمل - بيروت- 1990.
2- التخطيط الإقليمي الدكتور فؤاد محمد الصقار منشأة المعارف بالاسكندرية 1970.
3- جزائر الغد وزارة التجهيز و التهيئة العمرانية، ملفات التهيئة العمرانية - الجزائر - (1995).
4- الموارد الإقتصادية د. محمد عبد العزيز عجمية و د. محمد محروس إسماعيل دار النهضة العربية - بيروت- 1970.
5- الموارد الاقتصادية لمجموعة من المؤلفين منهم الدكتور يوسف عبد المجيد فايد - دار النهضة العربية - القاهرة 1978.
6- قراءات في التخطيط الإقليمي وجهة نظر جغرافية د. صلاح الدين بحيري - دار الفكر - دمشق 1994.
7- التقرير الإستراتيجي العربي 1994 مركز الدراسات للأهرام - القاهرة - 1995.
8- الزراعة و التنمية في الوطن العربي (مجلة) .
المنظمة العربية للتنمية الزراعية الخرطوم عدد 4- 1994.
9- المجلة الجغرافية العربية .
الجمعية الجغرافية المصرية عدد 18 لعام 1986 عدد 20 لعام 1988.
10- الأبعاد الجغرافية المشكلات التنمية المانية في الوطن العربي .
د. محمد أبو العلا - محمد جامعة عين شمس القاهرة 1995.
11- الأراضي في دوامة الخطر الدكتور. محمود مصطفى - الدار العربية للعلوم بيروت - لبنان- 1415/ه . 1995م .
12- المدخل إلى علم الجغرافيا.
د. محمد محمود محمدين و د. طه عثمان الفرا. - دار المريخ للنشر- 1403/هـ 1983م.
13- الإقتصاد الزراعي د. عبد الوهاب مطر الداهري - دار المعرفة- بغداد 1980

المراجع باللغة الأجنبية:

1- L'agriculture Algerienne les causes de l'echec
TOLAIT HOCINE OPC Alger 1988
2- Annuaire statistique de l'Algérie 1985-1986
N° 13 ONS Alger
3- Annuaire statistique de l'Algérie
N° 14 ONS Alger 1990
4- Atlas statistique envelopaedia universalis
FRANCE S A 1990
5- La region et l'amenagement du territoire
Jacques de lanversion - librairie technique
PARIS 1979
6- L'Algérie volantarisme etatique et aménagement du territoire
jean claude brule et jeaques fontaine O.P.U ALGER 1990